



الآثار الاقتصادية والمالية لنظومة الفاتورة الإلكترونية في إطار

التحول الرقمي في مصر

The economic and financial impacts of electronic invoice system within the framework of digital transformation in Egypt

إعداد

الدكتور/ أحمد فوزي الخولي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

"جامعة شقراء"

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : ahmedfawzy@su.edu.sa

المخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان الاثار الاقتصادية والمالية الناتجة عن تطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر، وعبر استخدام المنهج الاستقرائي - الاستنباطي، فقد تبين أن منظومة الفاتورة الالكترونية كأحد الأدوات الهامة للتحول الرقمي لها أثارا اقتصادية ومالية عديدة منها: المساعدة في تخفيض نسبة الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة الامتثال الضريبي، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتبسيط وتيسير الإجراءات الضريبية، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتحسين أداء الإدارة الضريبية، وتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والممول، وتشجيع الاستثمار في مصر. وتوصي الدراسة بعدة نقاط أهمها: العمل على نشر ثقافة التحول الرقمي بين جميع أفراد المجتمع سواء من العاملين بالدولة أو غير العاملين بها وتوعيتهم بفوائد تطبيقه في كافة المجالات وإضافة بيان حساب بنكي للبائع ورقم لايداع قيمة الفاتورة إلى بيانات الفاتورة الالكترونية، وربط اصدار الفاتورة الالكترونية ببيان للمتأخرات الضريبية المستحقة على البائع والمشتري، والحرص على تدريب العاملين في مصلحة الضرائب على استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم تحليل البيانات، واستمرار الجهود المبذولة وزيادتها نحو التحول الرقمي في المجال الضريبي من خلال زيادة الاعتماد على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطبيق المزيد من الأنظمة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، منظومة الفاتورة الالكترونية، الفاتورة الالكترونية، الإيصال الالكتروني.

Abstract

The current study aimed to demonstrate the economic and financial impacts resulting from the implementation of the electronic invoice system within the framework of digital transformation in Egypt. Through the use of the inductive-deductive approach, it was found that the electronic invoice system, as one of the important tools for digital transformation, has many economic and financial impacts, including: helping to reduce the percentage of the informal economy, increasing tax compliance, reducing the phenomenon of tax evasion, simplifying and facilitating tax procedures, increasing tax revenues, improving the performance of the tax administration, improving the relationship between the tax administration and the taxpayer, and encouraging investment in Egypt. The study recommends several points, the most important of which are: Working to spread the culture of digital transformation among all members of society, whether government employees or non-government employees, and educating them about the benefits of its application in all fields, adding a bank account statement for the seller and a number to deposit the invoice value to the electronic invoice data, linking the issuance of the electronic invoice to a statement of tax arrears due from the seller and the buyer, ensuring the training of employees in the Tax Authority on the use of modern technology and data analysis systems, and continuing and increasing efforts towards digital transformation in the tax field by increasing reliance on the use of modern technology and applying more electronic systems.

Keywords : Digital transformation, electronic invoice system, electronic invoice, electronic receipt.

مقدمة:

تسعى دائما الأنظمة المالية والاقتصادية في الدول إلى مواكبة التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، فبعد أن أختتم العالم القرن الماضي بإلقاء الضوء على ما يسمى بثورة المعلومات والاتصالات، بدأ القرن الحالي بالحديث عن الثورة الصناعية الرابعة، والتي تعتمد على تقنيات التكنولوجيا الحديثة كتقنيات الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء والحوسبة السحابية؛ الأمر الذي دعى كافة الأنظمة المالية والاقتصادية إلى تطبيق مفهوم التحول الرقمي، والذي يعنى تحويل البيانات والمعلومات من الصورة الورقية إلى الصورة الالكترونية؛ لمواكبة العمل بتقنيات التكنولوجيا الحديثة في استخدام الكم الهائل من المعلومات المتاحة في جميع النواحي المالية والاقتصادية في الدولة.

ويأتي النظام الضريبي كأحد الأنظمة المالية والاقتصادية بالقيام بدوره تجاه خطوات التحول الرقمي وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، حيث بدأ أولى هذه الخطوات في تحديث البيانات الضريبية للممولين ، وذلك من خلال التعامل معهم برقم تسجيل ضريبي موحد لجميع أنواع الضرائب المطبقة في مصر ، حيث نصت المادة رقم (٢٦) من قانون الإجراءات الضريبية الموحدة رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ على أن " تُخصص المصلحة لكل ممول أو مكلف رقم تسجيل ضريبي موحداً لجميع أنواع الضرائب الخاضع لها ، وتلتزم كل من المصلحة والممول أو المكلف والجهات

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

والمنشآت الأخرى باستخدامه في جميع التعاملات ، ويتم إثباته على جميع الإخطارات والسجلات والمستندات والفواتير وأي مكاتبات أخرى . (١)

وفي خطوة تالية تم إلزام الممولين المسجلين بالمصلحة بسداد المستحقات الضريبية من خلال وسائل الدفع الالكترونية، وفي خطوة أخرى تم إلزامهم أيضا بتقديم الاقرارات الضريبية الكترونيا بدلا من تقديمها ورقيا.

ثم جاءت الخطوة التي نحن بصدد دراستها من خلال البحث الراهن وهي إلزام الممولين بإصدار الفاتورة الالكترونية وبناء وتطبيق المنظومة الضريبية الالكترونية. (٢) والتي تعد من الخطوات الهامة نحو التحول الرقمي لما لها من آثار اقتصادية ومالية على العديد من المتغيرات الاقتصادية في المجتمع.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الموضوع المختار بحثه، والذي يتعلق بالنظام الضريبي المصري، لما له من آثار مالية واقتصادية هامة ومتعددة تؤثر بصورة متداخلة على الاقتصاد المصري. فمن الآثار المالية والتي لها بعد اقتصادي تأثيره على الإيرادات الضريبية، والتي تعد حجر الأساس والعمود الفقري في الموازنة العامة

(١) الجريدة الرسمية، قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، ع. ٤٢ مكرر (ج) ، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠ .

(٢) د. أحمد محمد كامل توفيق غرابه، الفاتورة الضريبية الالكترونية وتعزيز الرقابة الضريبية في إطار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، مجلة روح القوانين كلية الحقوق جامعة طنطا، عدد خاص المؤتمر العلمي الدولي الثامن للتكنولوجيا والقانون، مايو ٢٠٢٣، ص: ٥ .

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

للدولة، حيث تصل نسبتهما إلى أكثر من ٧٥% من الإيرادات العامة للدولة، وكذلك تأثيره على حجم الامتثال والتهرب الضريبي، ومدى سهولة الإجراءات الضريبية، وتحديد نوع العلاقة بين الإدارة الضريبية والممول. ومن الآثار الاقتصادية للنظام الضريبي والتي لها بعد مالى تأثيره على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدولة، ومدى إمكانية ضمه إلى الاقتصاد الرسمي، وكذلك تأثيره الهام على حجم الاستثمارات في مصر؛ حيث تعتبر السياسة الضريبية أحد العوامل الهامة المؤثرة على القرارات الاستثمارية، وحيث إن تطبيق منظومة حديثة للفاتورة الالكترونية يعد خطوة هامة ومؤثرة على النظام الضريبي المصرى؛ فمن ثم يتبين لنا مدى أهمية دراستها بشئ من التفصيل لاستبيان الآثار الناتجة عن تطبيقها على الاقتصاد المصرى.

مشكلة البحث:

في ضوء ما تبين لنا من أهمية دراسة منظومة الفاتورة الالكترونية والتي تعد أداة من أدوات التحول الرقمي وخطوة هامة ومؤثرة فى النظام الضريبي المصرى، والذي يلعب دوراً هاماً وموثرأ مالياً واقتصادياً على العديد من المتغيرات في الاقتصاد المصرى. لذا فإن الدراسة تسعى للإجابة على تساؤل رئيسى وهو:

ما هي الآثار الاقتصادية والمالية من جراء تطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية في مصر؟

وينبثق من التساؤل الرئيسى عدد من التساؤلات الفرعية، تتمثل في الآتي:

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

١- ما هي الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية على الاقتصاد

غير الرسمي؟

٢- ما هي الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية على الامتثال

الضريبي؟

٣- ما هي الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية على التهرب

الضريبي؟

٤- ما هي الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية على الإجراءات

الضريبية؟

٥- ما هي الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية على الإيرادات

الضريبية؟

٦- ما هي الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية على أداء الإدارة

الضريبية وعلاقتها بالمولين والمستثمرين؟

أهداف البحث:

تسعي الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

١- التعرف على ماهية وأهداف التحول الرقمي.

٢- توضيح ملامح منظومة الفاتورة الالكترونية المطبقة في مصر.

٣- بيان الآثار الاقتصادية والمالية من جراء تطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية في

مصر.

منهجية البحث:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، والدراسات والدوريات العالمية ومصادر المعلومات الالكترونية بما يخدم أغراض البحث والقيام بتحليلها، لتحديد الآثار الاقتصادية والمالية الناتجة عن تطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من اجراء التحول الرقمي في النظام الضريبي المصرى.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية وأهداف التحول الرقمي.

المبحث الثانى: ملامح منظومة الفاتورة الالكترونية في مصر.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في مصر.

المبحث الأول

ماهية وأهداف التحول الرقمي

تمهيد وتقسيم:

حيث أن التحول الرقمي هو الإطار الذي تؤدي منظومة الفاتورة الالكترونية دورها من خلاله فينبغي علينا أولاً استعراض أهم النقاط الأساسية التي توضح لنا هذا الإطار، ومن ثم سوف نلقى الضوء على التحول الرقمي في المبحث الراهن من خلال توضيح مفهومه، والفوائد والأهداف المرجوة من تطبيقه، وكذلك التحديات والمتطلبات التي يجب التغلب عليها حتى يمكن أن تطبق عملية التحول الرقمي على النحو المأمول.

مفهوم التحول الرقمي:

يمكن تعريف التحول الرقمي (Digital transformation) على أنه استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي وشبكة الانترنت في المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاعات العامة والخاصة.^(١)

(١) إيمان خالد فؤاد خليفة ، أثر التحول الرقمي علي تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة ، مجلة روح القوانين كلية الحقوق جامعة طنطا ، عدد خاص المؤتمر العلمي الدولي الثامن للتكنولوجيا والقانون، مايو ٢٠٢٣ ، ص: ١٢٢

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

كما أن التحول الرقمي هو عبارة عن عملية تعتمد على التقنيات الرقمية والتي من شأنها إحداث تغيرات في المنظمات ولها تأثير كبير على التقييم التنظيمي، وذلك من خلال شبكة الانترنت والحوسبة السحابية وتحليل البيانات وتقنيات الهواتف المحمولة والذكاء الاصطناعي^(١).

كما يعرف التحول الرقمي على انه عبارة عن عملية يمكن من خلالها الحصول على مجموعات النصوص الرقمية وإدارتها وذلك من خلال تحويل مصادر المعلومات المتاحة على الشكل التقليدي إلى صورة إلكترونية ، ومن ثم يصبح المحتوى التقليدي محتوى رقمي يمكن التعامل معه من خلال تطبيقات الحاسبات الآلية^(٢).

مما سبق يتبين لنا ان التحول الرقمي يمكن تعريفه على أنه عملية تحويل البيانات الورقية إلى بيانات رقمية أي الكترونية يتم التعامل معها بواسطة أنظمة التكنولوجيا الحديثة. ويمكن تطبيق التحول الرقمي في الهيئات الحكومية والمؤسسات سواء في القطاع العام أو الخاص.

(1) Feroz, A.; Zo, H. & Chiravuri, A. (2021). Digital transformation and environmental sustainability: A review and research agenda. Sustainability, 13(3), 1530–1562

(٢) مصطفى أحمد أمين، التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمنطلق لتحقيق مجتمع المعرفة ، مجلة الإدارة التربوية ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، ٢٠١٨ ، ص: ١٩

فوائد وأهداف التحول الرقمي:

تلتزم المجتمعات فوائد وأهداف عديدة من جراء تطبيق التحول الرقمي، حيث يحقق هذا التحول مزايا عديدة للهيئات الحكومية والمؤسسات والافراد في كافة المجتمعات.

فعل مستوى الهيئات الحكومية يتم اجراء معظم المعاملات الإدارية بطريقة الكترونية، مما يساعد على التنسيق بين الإدارات الحكومية وتحسين الأداء الحكومي وسرعة تقديم الخدمات الحكومية للأفراد، ولقد انتقلت كثير من الوحدات المحلية إلى تطبيق النموذج الجديد للحكومة الالكترونية في خدماتها المستندة على إدارة تكنولوجيا المعلومات. ^(١) كما يساعد التحول الرقمي القطاع الحكومي في تحسين تفاعله مع القطاعات الأخرى في المجتمع ، وسهولة الحصول على المعلومات المطلوبة ، وتقليل انتشار الفساد ، وزيادة الشفافية ، وحماية البيانات الرقمية ، وزيادة الإيرادات الحكومية مع خفض التكاليف ، ومن ثم زيادة كفاءة الإدارة الحكومية. ^(٢)

(١) د/ سوسن فوزي عساف ود/ نشوى محمد عبدربه ، أهمية التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، المجلد (٧) العدد (١٢) الجزء الأول ، يوليو ٢٠٢١ ، ص: ٥٥٩

(2) ElMassah, S. and M. Mohieldin, (2020) "Digital transformation and localizing the Sustainable Development Goals (SDGs)". Ecological Economics 169, www.elsevier.com/locate/ecolecon.

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

وعلى مستوى المؤسسات يساعد التحول الرقمي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي في سرعة تلبية رغبات العملاء وتقديم خدمات مبتكرة تشبع متطلباتهم، مما يوضح الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة ويحسن من استخدام مواردها المتاحة بدون إهدار لتلك الموارد، كما كان يحدث قبل التحول الرقمي؛ الامر الذي يزيد من المنافسة بين المؤسسات، ويوفر إمكانيات كبيرة في المجتمع ويخلق مجتمعات فعالة وتغيير جذري في تقديم أفضل الخدمات. ^(١)

واما على مستوى الافراد فنجد ان التحول الرقمي من خلال تأثيره على أداء الهيئات الحكومية والمؤسسات - والسابق بيانه - يؤدي ذلك إلى تحسين جودة ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والافراد في المجتمع. ^(٢)

ولقد لخص البعض أهداف التحول الرقمي في النقاط التالية: ^(٣)

١- تطوير استخدام النظم التكنولوجية ونشر الثقافة المالية، وذلك على مستوى المؤسسات والمجتمع ككل.

(١) بهانة وداد حطبة، أثر التحول الرقمي علي تحسين جوده الخدمات المصرفية في البنوك المصرية ، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، التحول الرقمي ، ٢٠٢٠.

(٢) سيد أحمد، حسين مصيلحي، عبد الفتاح، عهد محمد ، أثر التحول الرقمي على إعادة الهيكلة التنظيمية"، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، التحول الرقمي، ٢٠٢٠.

(3) Ebert, C., & Duarte, C. H. C. (2018), "Digital transformation", IEEE Software, (4), pp. 16-21.

٢- تحسين نظم التعليم من خلال توفير مهارات حديثة وتوجيه الأشخاص نحو

المستقبل من أجل تحقيق التميز في المجتمع والاعتماد على العمل الرقمي.

٣- إنشاء البنية التحتية للاتصالات الرقمية والعمل على صيانتها وإدارتها وسهولة

الوصول إليها، مع تحقيق التوازن بين جودة الخدمة من ناحية وتكاليف

تقديمها من ناحية أخرى.

٤- ضمان حماية البيانات الرقمية، وتطبيق الشفافية ومتطلبات الاستقلالية، مع

العمل على تعزيز الثقة في المجتمع.

٥- تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية، مع وضع الضوابط والآليات

اللازمة لجودة تطبيقها في المجتمع.

٦- إنشاء نماذج أعمال حديثة ومبتكرة، مع تحسين الإطار التنظيمي ووضع

معايير فنية جديدة في المجتمع.

تحديات ومتطلبات التحول الرقمي:

يعيق تحقيق أهداف التحول الرقمي عدة تحديات، تتطلب وجودها لإمكانية

إجراء عملية التحول الرقمي على مستوى المجتمع، ويمكن تقسيم تلك التحديات على

النحو التالي:

تحديات مالية: تتطلب عملية التحول الرقمي تكاليف مالية كبيرة من أجل إنشاء بنية

تحتية لازمة لشبكات الاتصالات وأجهزة الحاسبات واستخدام التكنولوجيا المتطورة؛

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

الأمر الذى يتطلب رصد ميزانيات كبيرة لتنفيذ ذلك من قبل كافة المؤسسات في الدولة. (١)

تحديات تدريبية: إن كان التحول الرقمى يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والأجهزة الالكترونية، فإن ذلك الأمر يستوجب وجود قوة بشرية تستطيع التعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة واستخدام تلك الأجهزة من ناحية التعامل الرقمى مع البيانات ومن ناحية أخرى لإجراء الصيانة اللازمة لاستمرار سير عملية التحول الرقمى؛ ولتحقيق ذلك الأمر يتطلب إجراء عمليات تدريبية شاملة لجميع مستويات العاملين في مؤسسات الدولة بداية من مستويات الإدارة العليا إلى جميع الموظفين المنوط لهم التعامل مع منظومة التحول الرقمى. (٢)

تحديات تشريعية: من الأمور الهامة لضمان تحقيق التحول الرقمى وجود تشريعات منظمة لهذه العملية، فيجب على كل دولة سن القوانين واللوائح والإجراءات المنظمة لمنظومة التحول الرقمى سواء من ناحية فرض الالتزام بتطبيقه أو من ناحية تيسير وتوضيح طرق التطبيق.

(١) هبة السيد، "تحديات للتحول الرقمى على مدار تقنية المعلومات في القطاع الحكومى تخطيها"، متاح على الموقع التالى:
<https://www.youm7.com/story>

تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/٩/٣٠

(٢) أسماء صديق محمد البيومى، أثر التحول الرقمى في المنظومة الضريبية على زيادة فاعلية الفحص الضريبى دراسة تطبيقية ، المجلد الرابع عشر العدد الثانى ، ابريل ٢٠٢٣، ص: ٢٠٤

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

تحديات أمنية: إن عملية تحول البيانات الورقية إلى بيانات رقمية ، والاستغناء عن الصورة الورقية التقليدية والاعتماد على البيانات والمعلومات الرقمية الالكترونية ، يستوجب تأمين البيانات والمعلومات في صورتها الالكترونية الجديدة، خاصة أن تلك البيانات الالكترونية معرضة لهجمات واختراقات الكترونية ؛ مما قد يؤثر على أمنها وحفظها، ومن ثم يتطلب التحول الرقمي اتخاذ إجراءات أمنية ملائمة لحماية وتأمين البيانات والأنظمة الرقمية.^(١)

تحديات اجتماعية: إن نجاح عملية التحول الرقمي يحتاج إلى قبول ومشاركة جميع فئات المجتمع وعدم إقصاء أي فئة مجتمعية،^(٢) حيث إن فوائد التحول الرقمي تعود على جميع أفراد المجتمع في تحسين خدمات الدولة وتسهيل الاستفادة منها.

(1) Limani, Y. et al. (2018). "The Challenges of Digital Transformation in Post Conflict Transition Regions: Digital Technology Adoption in Kosovo IFAC Papers Online 51–30, p: 186, Science Direct.

www.sciencedirect.com

(٢) ريم بكر عبدالفتاح قنابر، التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الطاقة المتجددة بالتطبيق على مصر :فرص وتحديات، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، عدد خاص المؤتمر العلمى الدولى الثامن للتكنولوجيا والقانون، مايو ٢٠٢٣ ، ص:٦٠٥.

المبحث الثاني

ملامح منظومة الفاتورة الالكترونية في مصر

سوف نتعرض في هذا المبحث لملامح منظومة الفاتورة الالكترونية المطبقة في مصر، وذلك من خلال النقاط التالية:

مفهوم منظومة الفاتورة الالكترونية:

تعرف منظومة الفاتورة الالكترونية (Electronic invoice system) على انها منظومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لتحويل اصدار الفواتير اليدوية والورقية إلى فواتير الكترونية وتتميز المنظومة بانها أكثر سرعة وكفاءة لإرسال واستقبال البيانات وحفظ السجلات بين الأطراف التجارية (المصدر والمستقبل).^(١)

كما انها تعد نظام مركزي يمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض وذلك من خلال تبادل بيانات كافة الفواتير لحظيا بصيغة رقمية دون الاعتماد على المعاملات الورقية.^(٢)

الأطراف المشاركة في منظومة الفاتورة الالكترونية:

تعتمد منظومة الفاتورة الالكترونية في أدائها على مشاركة طرفين مهمين هما:^(١)

(١) مصلحة الضرائب المصرية ، دليل الممول التعريفي بمنظومة الفاتورة الالكترونية ، ٢٠٢٣ ، ص:٦

(٢) مشروع تطوير مصلحة الضرائب-مكتب إدارة المشروع ، منظومة الفاتورة الضريبية الالكترونية ، ٢٠٢٠، ص:٣

١- الممولين:

وهم الطرف الذى يقوم بإجراء عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات، ويقوم بإصدار الفواتير الإلكترونية.

٢- مصلحة الضرائب:

وهى الجهة المسؤولة عن مراقبة عمليات البيع والشراء، والسماح بإصدار الفاتورة الإلكترونية وضمان تحقيق الالتزام الطوعى.

أهم خصائص منظومة الفاتورة الإلكترونية:

تتسم منظومة الفاتورة الإلكترونية بعدة خصائص أهمها: (٢)

١- تصميم شكل ومحتوى موحد للفاتورة:

حيث تصمم الفاتورة الإلكترونية في صورة مستند قياسي له مكونات وشكل وتصميم ومحتوى موحد، تم تحديده وتنظيمه من قبل القوانين واللوائح الخاصة بعمل الفاتورة الإلكترونية، وذلك وفقا لمتطلبات الاعمال الخاصة بالمصلحة.

(١) مصلحة الضرائب المصرية ، دليل الممول التعريفي بمنظومة الفاتورة الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره ، ص:٩

(٢) مشروع تطوير مصلحة الضرائب-مكتب إدارة المشروع ، منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية ، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣:١٠

٢- التوقيع الإلكتروني:

تتطلب الفاتورة الالكترونية وجود توقيع عليها ساري وفعال من مصدر الفاتورة؛ الأمر الذي تطلب وجود توقيع الكتروني يثبت الحجية القانونية على مصدر الفاتورة الالكترونية ويمثل تأمينا للبيانات المثبتة بالفاتورة، ولقد نظمت احكام التوقيع الإلكتروني بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤. ويوجد نوعين من التوقيع الإلكتروني ، وهما: (١)

- **التوقيع الإلكتروني:** وهو شهادة الكترونية تستخدم لتأكيد هوية المرسل في المعاملات الالكترونية، ويرتبط بالرقم القومي للشخص ولا يحتاج وجود كيان قانوني له.
- **الختم الإلكتروني:** وهو شهادة الكترونية تشترط وجود كيان قانوني ترتبط به وتستخدم في التسجيل الذاتي في المنظومة للتوقيع على الفواتير الالكترونية وتتضمن رقم التسجيل الخاص بالممول.

(١) مصلحة الضرائب المصرية ، دليل القواعد والتعليمات الخاصة بكيفية التعامل مع منظومة الفاتورة الالكترونية بالنسبة للمهندسين، الإصدار الاول ، ٢٠٢٣ ، ص:٩

٣- توكيد السلع:

تعتمد المنظومة على تسجيل السلع والخدمات بالفاتورة الإلكترونية بواسطة أكواد محددة تعتمد عليها مصلحة الضرائب وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتتبع المصلحة طريقتين في توكيد السلع والخدمات وهما: ^(١)

- طريقة التوكيد العالمي: (GS1) Global Standards 1

بحيث يكون لكل سلعة وخدمة كود فريد ومميز غير متكرر على مستوى العالم، التوقيع الإلكتروني

- طريقة التوكيد المحلي: (EGS) Egyptian Goods and Services

وهو نوع توكيد مصري يتم استخدامه لتسهيل استخدام الفواتير الإلكترونية والتعاملات التجارية في مصر. ^(٢)

٤- الإخطارات اللحظية:

تقوم المنظومة بإرسال إخطارات لحظية للبائع والمشتري المسجلين بالمصلحة حسب التوقيت المناسب لهما والمختار من قبلهما، وذلك لمشاركتهم ببيانات الفواتير المصدرة.

(١) مصلحة الضرائب المصرية ، دليل الممول للاستعداد لمنظومة الفاتورة الإلكترونية، الجزء الثاني ، ٢٠٢٣ ، ص: ١٤ ،
(٢) مصلحة الضرائب المصرية ، دليل القواعد والتعليمات الخاصة بكيفية التعامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية بالنسبة للأطباء ، الإصدار الأول ، ٢٠٢٣ ، ص: ١٨

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

أهداف وفوائد مشروع منظومة الفاتورة الالكترونية:

استهدف مشروع تطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية في مصر عند إنشائه عدة أهداف من أهمها: ^(١)

١- التحول الرقمي للتعاملات التجارية والتعامل بأحدث الأساليب التقنية الحديثة والتحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومتلقيها ومحتويات الفاتورة الشكلية.

٢- المساهمة في القضاء على الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازي وتحديد حجمه الفعلي وحثه على الانضمام للاقتصاد الرسمي.

٣- تحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين الشركات التي تعمل داخل السوق المصري.

٤- تحديد وحصر التعاملات المشتركة بين الشركات، والمساهمة في كشف وإظهار التعاملات الوهمية.

٥- تسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية.

ولقد قسمت مصلحة الضرائب الفوائد العائدة من تطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية وفقاً لزمان تحققها، وذلك على قسمين: ^(٢)

(١) مشروع تطوير مصلحة الضرائب-مكتب إدارة المشروع ، منظومة الفاتورة الضريبية الالكترونية ، مرجع سبق ذكره، ص: ٤

(٢) مصلحة الضرائب المصرية ، دليل الممول التعريفي بمنظومة الفاتورة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢: ١١

فوائد قصيرة الاجل:

والتي تمثلت فيما يلي:

- التحقق من عناصر وبيانات المستندات التي تخص أطراف المعاملة قبل الإصدار.
- تعزيز الوضع الضريبي للشركات المنضمة إلى المنظومة بتصنيفها شركات منخفضة المخاطر.
- تسهيل إجراءات التسوية بين الشركات فيما يخص ضريبة القيمة المضافة.
- تحديث وسائل وأساليب تبادل الفواتير بين الشركات والعمل على تطويرها.
- تسهيل مهمة مراجعة الحسابات من قبل المحاسب القانوني المعتمد لإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية.
- مساعدة الشركة في اتخاذ قرارات صحيحة وسريعة، من خلال سهولة اجراء التقارير وتحليل البيانات بالدقة المطلوبة.

فوائد طويلة الاجل:

والتي تمثلت فيما يلي:

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

- إحلال الفواتير الالكترونية محل الفواتير الورقية يقلل العبء الإداري وتكلفة المعاملات ويرفع من على كاهل الشركات عبء أرشفة مستندات الفواتير الورقية.
- تقليص وتسهيل إجراءات المراجعة مع إمكانية إجراء المراجعات عن بعد.
- تسهيل وسرعة إجراءات رد الضريبة.
- تسهيل عملية اعداد الاقرارات الضريبية وسهولة حفظها.
- الغاء إجراءات وزيارات استيفاء الفواتير الورقية لدى الممولين.
- دعم خطة دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
- السيطرة على الزيادة المنتظرة في المجتمع الضريبي، مع تحقيق العدالة الضريبية بين افراد المجتمع.

مفهوم الفاتورة الالكترونية:

تعرف الفاتورة بوجه عام على أنها مستند تجاري تصدره الشركة للعميل بالسعر والكمية المتفق عليها وتشتمل على الضرائب والمعلومات المتعلقة بالمعاملة ،

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

وهي تشكل اعترافاً متبادلاً بين أطراف المعاملة بحدوث المعاملة بشرط عدم رفض مستلم الفاتورة ، كما يخدم هذا المستند الأغراض الضريبية والمحاسبية^(١)

وتعرف الفاتورة الإلكترونية (electronic invoice) على أنها فاتورة يتم إصدارها وحفظها بصيغة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني وتحتوي على متطلبات الفاتورة الضريبية. ولا تعد الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو المصورة بماسح ضوئي فاتورة إلكترونية.^(٢)

بينما تعرف الفاتورة الضريبية الإلكترونية المعمول به في مصر على أنها مستند رقمي يثبت معاملات بيع السلع أو الخدمات وله مكونات وخصائص محددة يتم إعداده والتوقيع عليه إلكترونياً وإرساله واستلامه بمعرفة الممول من خلال المنظومة ومراجعته والتحقق منه من جانب المصلحة، وذلك من الناحية الإجرائية.^(٣)

كما عرفها البعض على أنها نسخة إلكترونية من الفاتورة الورقية في الشكل التقليدي يتم إنشاؤها وإرسالها وتلقيها بشكل إلكتروني وبواسطة برنامج الفاتورة لدى الإدارة الضريبية ، ومن ثم فهي تعد مستند رقمي يثبت فيه معاملات بيع السلع والخدمات وله مكونات وخصائص محددة ويتم إعداده وتوقيعه إلكترونياً وإرساله

(1) Hyung Chul Lee, Can Electronic Tax Invoicing Improve Tax Compliance? , World Bank, Equitable Growth, Finance and Institutions Global Practice Group, March 2016, P. 6.

(2) <https://zatca.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

(٣) اللجنة التنفيذية لإدارة التغيير - مصلحة الضرائب المصرية ، دليل الأسئلة الشائعة عن منظومة الفواتير الإلكترونية ، ٢٠٢٠ ، ص: ٤

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

واستلامه من قبل المسجل ومن خلال منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية ، ويتم مراجعته والتحقق منه وقتياً من قبل الادارة الضريبية ^(١)

مما سبق يتبين لنا أن الفاتورة الضريبية الالكترونية المطبقة في مصر هي بمثابة فاتورة ضريبية تقليدية، من حيث كونها مستند يثبت وجود معاملة بين طرفين موضح بها كافة بيانات السلعة أو الخدمة محل المعاملة بما فيها الضريبة المستحقة ولكنها تعد في صورة الكترونية، حيث يتم إصدارها والتعامل معها من خلال أنظمة التكنولوجيا الحديثة، كما تتم تحت اشراف الإدارة الضريبية، حيث تستطيع الإدارة الضريبية الحصول على نسخة من الفاتورة بمجرد إصدارها من البائع وقبل ارسالها للمشتري، وذلك من خلال برنامج ألي لديها. ومن ثم نستطيع أن نحدد سمات أو أركان محددة للفاتورة الضريبية الالكترونية وهي:

١- تشتمل على كافة بيانات الفاتورة الضريبية التقليدية.

٢- تعد في صورة الكترونية.

٣- تتم تحت اشراف الإدارة الضريبية.

(١) محمد خليل، الفاتورة الضريبية الالكترونية، مجلة المال والتجارة، العدد ٣٦١ ، نادي التجارة، القاهرة، نوفمبر ٢٠٢١ ، ص ٢٨ .

مراحل تطبيق الفاتورة الضريبية الإلكترونية في مصر:

تم إلزام الممولين المسجلين في مصلحة الضرائب المصرية من الجهات أو الشركات أو الكيانات الفردية بإصدار فاتورة ضريبية الكترونية في حالة كون المعاملة تتم مع بعضهم البعض وليس مع المستهلك النهائي الذي لا يحمل رقم ضريبي. وتم هذا الإلزام بعدة قرارات من رئيس مصلحة الضرائب^(١)، وذلك على ثمانية مراحل، نوضحها على النحو التالي:

المرحلة الأولى: والتي بدأت في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠ بقرار ٣٨٦ لسنة ٢٠٢٠، والذي إلزام ١٣٤ شركة، وهي من شركات مركز كبار الممولين، والذي يسجل به الشركات التي يتجاوز حجم أعمالها مائة مليون جنيه.

المرحلة الثانية: والتي بدأت في ١٥ فبراير ٢٠٢١ بقرار رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٢٠، والذي إلزام ٣٤٧ شركة، وهي مجموعة ثانية من شركات مركز كبار الممولين، والتي لم ينص عليها في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: والتي بدأت في ١٥ مايو ٢٠٢١ بقرار رقم ٨٥ لسنة ٢٠٢١، وشملت ما تبقى من شركات مركز كبار ممولين، والتي لم ينص عليها في المرحلتين السابقتين، وبالتالي وفقا لهذه المرحلة تم إلزام كافة شركات مركز كبار الممولين بإصدار الفاتورة الإلكترونية.

(1) <https://www.eta.gov.eg/ar/content/e-invoice-services>

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

المرحلة الرابعة: والتي بدأت في ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ بقرار رقم (١٩٥) لسنة ٢٠٢١، والذي إلزام مركز متوسطي وكبار المهن الحرة.

المرحلة الخامسة: والتي بدأت في ١٥ ديسمبر ٢٠٢١ بقرار رقم (٤٤٣) لسنة ٢٠٢١، والذي إلزام مجموعة من الشركات المسجلة بمأمورتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة.

المرحلة السادسة: والتي بدأت في ١٥ فبراير ٢٠٢٢ بقرار رقم ٦١٩ لسنة ٢٠٢١، والذي إلزام المجموعة الثانية من الشركات المسجلة بمأمورتي الاستثمار والمساهمة بالقاهرة.

المرحلة السابعة: والتي بدأت في ١٥ يونيو ٢٠٢٢ بقرار رقم ٢٠٨ لسنة ٢٠٢٢، والذي إلزام كل الشركات المسجلة بمناطق القاهرة والجيزة والقليوبية.

المرحلة الثامنة: تم تنفيذ المرحلة الثامنة بقرار رقم ٣٢٣ لسنة ٢٠٢٢ - والتي تعد المرحلة الأخيرة لتطبيق الفاتورة الإلكترونية - وذلك على أربعة مراحل فرعية، حيث ألزمت جميع الشركات المسجلة بالمأموريات الضريبية بكافة محافظات الجمهورية، وذلك على النحو التالي:

- مرحلة فرعية أولى: والتي بدأت في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢، حيث ألزمت جميع الشركات المسجلة في محافظات الإسكندرية والبحيرة ومرسى مطروح.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

• مرحلة فرعية ثانية: والتي بدأت في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٢، حيث ألزمت جميع الشركات المسجلة في محافظات الشرقية والغربية وكفر الشيخ والمنوفية ودمياط.

• مرحلة فرعية ثالثة: والتي بدأت في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٢، حيث ألزمت جميع الشركات المسجلة في محافظات الدقهلية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء.

• مرحلة فرعية رابعة: والتي بدأت في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢، حيث ألزمت جميع الممولين المسجلين في مصلحة الضرائب المصرية في جميع محافظات مصر، الذين لم يصدر بشأنهم إلزام بالانضمام إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية في أي مرحلة من المراحل السابقة؛ ومن ثم يعتبر هذا القرار بمثابة القرار الملزم بتطبيق الفاتورة الإلكترونية لجميع ممولي مصلحة الضرائب المصرية الذين لم تشملهم المراحل السابقة. وإن كان قام وزير المالية بمد فترة تسجيل الكيانات الفردية والمهنيين بمنظومة الفاتورة الإلكترونية من ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢، إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٣ كمهلة أخيرة.

مفهوم الايصال الإلكتروني:

يعرف الايصال الإلكتروني (electronic receipt) على أنه وثيقة رقمية يقوم بإصدارها الجهات أو الشركات أو الكيانات الفردية، الذين لديهم رقم تسجيل

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

ضريبي بمصلحة الضرائب إلى المستهلك النهائي، والذي ليس لديه رقم تسجيل ضريبي. (١)

ويتميز الإيصال الإلكتروني بأنه مستند قياسي وذو خصائص ومكونات موحدة، ويُمكن التحقق منه رقميًا، وغير قابل للتلاعب، وهناك رقم تعريف فريد لكل إيصال.

وينقسم الإيصال الإلكتروني إلى إيصال عام بالإضافة إلى عشرة أنواع إيصالات متخصصة، والتي تتمثل فيما يلي:

- الإيصال الخاص بالتجزئة.
- الإيصال الخاص بالمطاعم والكافيهات.
- الإيصال الخاص بخدمات النقل.
- الإيصال الخاص بخدمات الترفيه.
- الإيصال الخاص بالخدمات المهنية.
- الإيصال الخاص بالخدمات العامة.
- إيصال المرافق.

(١) مصلحة الضرائب المصرية ، دليل القواعد والتعليمات الخاصة بكيفية التعامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية بالنسبة للمحاسبين ومراجعين الحسابات، الإصدار الأول ، ٢٠٢٣ ، ص:٣

- الإيصال الخاص بالخدمات المصرفية.

- الإيصال الخاص بالتعليم.

- الإيصال الخاص بخدمات الشحن^(١)

الفرق بين الإيصال الإلكتروني والفاتورة الإلكترونية:

يختلف الإيصال الإلكتروني عن الفاتورة الإلكترونية في أن الإيصال الإلكتروني تقوم بإصداره جهة لديها رقم تسجيل ضريبي إلى المستهلك النهائي الذي ليس لديه رقم تسجيل ضريبي ولا يشتمل الإيصال الإلكتروني على بيانات المشتري، بينما الفاتورة الإلكترونية فتقوم بإصدارها جهة لديها رقم تسجيل ضريبي إلى جهة مسجلة ضريبيا أو إلى جهة خارجية في حالة التصدير أو إلى شخص طبيعي مثبت بياناته في الفاتورة بالرقم القومي.

ولقد اعترض كثير من أصحاب المهن الحرة على صعوبة الالتزام بإصدار الفاتورة الإلكترونية، الأمر الذي دعى مصلحة الضرائب إلى تشكيل لجان مشتركة بين مصلحة الضرائب ومختلف الفئات من بينهم أعضاء النقابات المهنية كالأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين، والتي أسفرت عن عدم الحاجة للكيانات الفردية أصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء إلى الالتزام بإصدار الفاتورة الإلكترونية،

(١) موقع مصلحة الضرائب المصرية

<https://www.eta.gov.eg/ar/news/mnzwmt-alaysal-alalktrwny->

تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/٩/٢٥

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

والزامهم فقط بإصدار الإيصال الإلكتروني، وذلك في حالة التعامل مع المستهلك النهائي والذي ليس لديه رقم تسجيل ضريبي.

أنظمة تعاملات الفاتورة الضريبية الإلكترونية:

تطبق منظومة الفاتورة الضريبية الإلكترونية على ثلاثة أنظمة من التعاملات التجارية، تتمثل فيما يلي:

١ - تعاملات B2B

وهو نظام إصدار فاتورة الكترونية من شركة مسجلة بالمصلحة إلى شركة أخرى مسجلة أيضاً. **Business-to-business (B2B or B to B)**

٢ - تعاملات B2C

وهو نظام إصدار فاتورة الكترونية من مسجل ضريبياً إلى مستهلك نهائي أو شخص غير مسجل **(Business-to-Consumer (B2C)** ، وهو نظام مراقبة العمليات التجارية بين التاجر والمستهلك النهائي من خلال التكامل الفني مع أجهزة أنظمة الحسابات أو أجهزة نقاط البيع POS وذلك لتعاملات B2C ، وذلك يأتي في إطار الميكنة الشاملة لجميع أعمال مصلحة الضرائب المصرية ، لتكتمل بذلك جميع أشكال التعاملات المالية الإلكترونية^(١).

(١) موقع مصلحة الضرائب المصرية

<https://www.eta.gov.eg/ar/news/mnzwmt-alaysal-alalktrwny->

٣- تعاملات الوكيل الضريبي

والذى يتم التعاملات فيه وإصدار الفاتورة الالكترونية من خلال وكيل ضريبي تقوم الشركات المسجلة بتعيينه .^(١)

قواعد فرض الفاتورة الضريبية الالكترونية:

من استعراض القوانين واللوائح المنظمة لأحكام الفاتورة الضريبية الالكترونية يتبين لنا أن المواد القانونية والقرارات التي نصت على فرض الفاتورة الالكترونية جاءت على النحو التالي:

أولاً: المادة رقم (١٢) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

حيث نصت المادة على أن "يلتزم المسجل بأن يحرر فاتورة ضريبية عند بيع السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة، على أن تتضمن اسم المشتري ورقم تسجيله إن كان مسجلاً، وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التى تتضمنها الفواتير والإجراءات التى تكفل انتظامها وتيسير مراقبتها، ومراجعتها . وللوزير وضع نظم مبسطة لأغراض ربط الضريبة وضريبة الجدول للمنشآت التى يتعذر عليها إصدار فواتير

تاريخ الاطلاع ٢٥/٩/٢٠٢٤

(١) د. مبروك محمد السيد نصير، نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الالكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية ، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع. ٢ ، جامعة بنها كلية التجارة قسم المحاسبة، ديسمبر ٢٠٢١ ، ص ٧٢ .

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

ضريبية عند كل عملية بيع. كما يجوز للوزير أو من يفوضه في بعض الحالات إلزام المسجل عدم إصدار أية فواتير عن سلعة أو خدمة خاضعة للضريبة وضريبية الجدول مالم تكن الفواتير معتمدة من المصلحة^(١)

وباستقراء المادة يتبين لنا أن المشرع ألزم المسجل بمصلحة الضرائب بتحرير فاتورة ضريبية عند بيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة وفوض اللائحة التنفيذية مهمة تحديد بيانات الفاتورة وإجراءات تنظيمها ومراقبتها ومراجعتها، كما أعطى الحق للوزير في وضع نظم مبسطة بديلة عن الفاتورة كما أعطاه الحق في إلزام المسجل في بعض الحالات بإصدار فواتير معتمدة من المصلحة.

ثانياً: المادة رقم (١٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

حيث نصت المادة على أنه "في تطبيق أحكام المادة (١٢) من القانون، يلتزم المسجل بأن يحرر فاتورة ضريبية ورقية أو إلكترونية عند بيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة"^(٢)

(١) الجريدة الرسمية، قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة ، مرجع سبق ذكره .

(٢) الوقائع المصرية، قرار وزير المالية رقم 66 - لسنة 2017 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ، بالعدد ٣٥ مكرر (ج) في ٧ مارس سنة ٢٠١٧ .

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

ويتبين من نص المادة أنها أشارت ولأول مرة إلى الفاتورة الالكترونية، ولكنها تركت الحرية للمسجل في الاختيار بين الفاتورة الالكترونية والفاتورة الورقية.

ثالثاً: قرار وزير المالية رقم (١٧٢) لسنة ٢٠٢٠^(١)

والذى ألزم المسجلين بتقديم بيانات الفواتير الخاصة بالمبيعات والمشتريات خلال الفترة الضريبية وفق الإقرار الإلكتروني المقدم من المسجل عبر البوابة الالكترونية لمصلحة الضرائب المصرية، كما أعتبر عدم تقديم البيانات المشار إليها وفق الإقرار يؤدي إلى عدم الاعتداد بالإقرار ويعد تهريباً يعاقب عليه بالمادة رقم (٦٧) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة 2016 والتي حددت العقوبة بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

رابعاً: قرار وزير المالية رقم (١٨٨) لسنة ٢٠٢٠^(٢)

والذى ألزم المسجلين بإصدار فواتير ضريبية الكترونية تتضمن التوقيع الالكتروني لمصدرها، والكود الموحد والمعتمد من مصلحة الضرائب المصرية.

(١) الوقائع المصرية، قرار وزير المالية رقم- ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ ، بالعدد ٦٥ (تابع) فى ١٨ مارس سنة ٢٠٢٠ .

(٢) الوقائع المصرية، قرار وزير المالية رقم- ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ ، بالعدد ٧٢ (تابع) فى ٢٦ مارس سنة ٢٠٢٠ .

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

خامساً: المادة رقم (٣٥) من قانون الإجراءات الضريبية الموحدة رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

ألغى قانون الإجراءات الضريبية الموحدة المادة رقم (١٢) من قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ثم نص في مادته رقم (٣٥) على أنه "يجب على الشركات وغيرها من الأشخاص الاعتبارية والطبيعية الذين تحددهم اللائحة التنفيذية لهذا القانون ممن يبيعون سلعة أو يقدمون خدمة تسجيل جميع مشترياتهم ومبيعاتهم من السلع والخدمات على النظام الإلكتروني الذي تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مواصفاته ومعاييرته الفنية ، وضوابط وأحكام العمل به ، بما يكفل للمصلحة من خلاله تتبع حركة المبيعات بشكل دائم ، والوقوف على حجمها وقيمتها وأطراف علاقة التعامل ، وغير ذلك مما يلزم لربط الضريبة المقررة وتحصيلها .

ويجب أن يُضمّن النظام المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة تسجيل المتحصلات جميعها النقدية أو الإلكترونية التي توضح قيمة المبيعات من السلع والخدمات، والضريبة المستحقة عليها، وإصدار فاتورة إلكترونية عن كل عملية بيع موقعة إلكترونياً من مصدرها، ومستوفاة لمعايير التأمين التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون المشار إليها، تتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة (٣٧) من هذا القانون.

وللشركات وغيرها من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من هذه المادة التعاقد مع إحدى الشركات المرخص لها من الوزير لتنفيذ النظام الإلكتروني

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

المشار إليه ، وتوفير مستلزماته وصيانتها والتدريب على استخدامه ، وعلى الشركات المتعاقد معها متابعة التحقق من الالتزام بذلك النظام وسلامة مخرجاته ، وبصفة خاصة إصدار فاتورة إلكترونية سليمة عن كل حركة بيع ، وموافاة المصلحة بتقرير شهري موقع إلكترونيًا بما يفيد ذلك^(١)

وباستقراء المادة يتبين لنا أن المشرع ألزم الأشخاص الاعتبارية والطبيعية بإصدار الفاتورة الإلكترونية عن كل عملية بيع موقعة إلكترونيًا من مصدرها، وكذلك الالتزام بالانضمام للنظام الإلكتروني وتسجيل جميع مشترياتهم ومبيعاتهم من السلع والخدمات على هذا النظام، مع إتاحة الاستعانة بإحدى الشركات المرخص لها من الوزير لتنفيذ النظام الإلكتروني المشار إليه.

سادساً: المادة رقم (٣٦) من قانون الإجراءات الضريبية الموحدة رقم ٢٠٦ لسنة

٢٠٢٠

والتي نصت على أن "تظل للمستندات والوثائق الورقية الصادرة من المصلحة أو الواردة إليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون الحجية القانونية إلى أن يتم تطبيق المنظومة الإلكترونية، على أن تحل محلها المستندات والوثائق الرقمية التي تعمل عملها، أو تكون ناسخة لها، أو ذات أثر تال لها."

(١) الجريدة الرسمية، قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحدة، مرجع سبق ذكره.

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

وهو يعد اعتراف قانوني بحجية المستندات والوثائق الورقية التي صدرت قبل تاريخ تطبيق المنظومة الالكترونية.

سابعاً: المادة رقم (٣٧) من قانون الإجراءات الضريبية الموحدة رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

والتي نصت على أنه " يجب على كل ممول أو مُكلف وغيرهم ممن يفرض عليهم القانون ذلك إصدار فاتورة ضريبية أو إيصال مهني بالنسبة إلى من يزاولون مهنة حرة عند بيع السلعة أو أداء الخدمة، بحسب الأحوال...." (١)

حيث ألزمت المادة من يزاولون مهنة حرة بإصدار فاتورة ضريبية أو إيصال مهني عند بيع السلعة أو أداء الخدمة.

يتبين من العرض السابق للمواد والقرارات القانونية كيف أن المشرع تدرج في فرض الالتزام بإصدار الفاتورة الالكترونية، بداية من الإشارة إليها في صورة اختيارية للممول، ثم إلزامه بتقديم بيانات المبيعات والمشتريات وفق الإقرار الإلكتروني، ثم إلزام الصريح بإصدار الفاتورة الالكترونية والانضمام للمنظومة الالكترونية.

(١) الجريدة الرسمية، قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، مرجع سبق ذكره.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

عقوبة عدم الالتزام بإصدار الفاتورة الضريبية الإلكترونية:

تنص المادة رقم (٧١) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ على أنه "يُعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد (٢٤، ٢٨، ٣٥/فقرتين أولى وثانية، ٣٧/فقرتين أولى ورابعة، ٣٨/فقرات أولى وثانية وثالثة) من هذا القانون. ويُعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من لم يلتزم بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الورقية أو الإلكترونية خلال المدة المقررة قانوناً".

وباستقراء المادة يتبين لنا أن المشرع فرض عقوبة على عدم الالتزام بإصدار الفاتورة الإلكترونية - والمنصوص على هذا الالتزام في المادة ٣٥/فقرتين أولى وثانية من هذا القانون - بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، وهي غرامة مالية تتوافق مع الالتزام المفروض بإصدار الفواتير الإلكترونية، حيث انه التزام له آثار مالية على خزانة الدولة.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في مصر

تمهيد وتقسيم:

تعد منظومة الفاتورة الالكترونية بمثابة حجر الأساس في تحقيق عملية التحول الرقمي على نطاق المجتمع الضريبي وأداة هامة لتحقيق الأهداف المرجوة منه ، كما أن تطبيق منظومة حديثة للفاتورة الالكترونية يحمل في طياته أثراً على العديد من الظواهر والمؤشرات والإجراءات المتعلقة بأنشطة الدولة، والتي من أهمها: حجم الاقتصاد غير الرسمي، والامتنال الضريبي، والتهرب الضريبي، والإيرادات الضريبية، والإجراءات الضريبية، وأداء الإدارة الضريبية وعلاقتها بالمولين والمستثمرين، وهذه الآثار تحدث وبصورة متداخلة في النواحي الاقتصادية والمالية للدولة، وهو ما سنوضحه من خلال المبحث الراهن على النحو التالي:

أولاً: آثار منظومة الفاتورة الالكترونية على الاقتصاد غير الرسمي:

يعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للتنظيم أو الحماية من الدولة أو التي لا يتم احتسابها ضمن أرقام الناتج المحلي الإجمالي الرسمية. (١)

(1)M. Yazdanie, P.B. Frimpong , J.B. Dramani , K. Orehounig, The impacts of the informal economy, climate migration, and rising

ويشتمل هذا القطاع على مجموعة متنوعة من العمال والشركات غير المدرجة في سجلات الدولة والتي تنظم نفسها بنفسها. (١) ، كما يكتسب أكثر من ٦٠٪ من القوى العاملة على مستوى العالم سبل معيشتهم من خلال الاقتصاد غير الرسمي. (٢) ووفقا للتقرير الإحصائي لمنظمة العمل الدولية (ILO) يفيد أن هذا الشكل من أشكال التوظيف غير الرسمي منتشر على نطاق واسع في جميع مناطق العالم، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وبالرغم من ذلك إلا أن انتشاره أعلى بشكل ملحوظ في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. (٣)

temperatures on energy system planning: Energy Reports Volume 11, June 2024, P: 165, journal homepage: www.elsevier.com/locate/egyr

(1) R. Hussmanns, Statistical definition of informal employment: guidelines endorsed by the seventeenth international conference of labour statisticians, in: 7th

Meeting of the Expert Group on Informal Sector Statistics (Delhi Group), 2–4 February, 2004, <https://www.ilo.org/resource/statistical-definition-informalemployment-guidelines-endorsed-seventeenth>.

(2) R. Palmer, Lifelong learning in the informal economy: a literature review, ILO: International Labour Organization, Geneva, <https://policycommons.net/artifacts/357958/lifelong-learning-in-the-informal-economy/1322256>, 2020.

(3) F. Bonnet, J. Vanek, M. Chen, Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture, vol. 20, International Labour Office, Geneva, 2018.

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

وتعتبر عدم مرونة سوق العمل الرسمية من أهم الأسباب المؤدية إلى انتشار هذا القطاع، كما أن أنظمة التسجيل والضرائب والأطر التنظيمية غير الكافية في الدول النامية تعزز أيضًا من نمو القطاع غير الرسمي. (١)

ويعد هدف القضاء على الاقتصاد غير الرسمي وضمه داخل الاقتصاد الرسمي من أهم أهداف التحول الرقمي والتي تسعى له الدولة جاهدة ، نظرا لخطورة الاقتصاد غير الرسمي علي مقدرات الدولة ، والتي تتمثل أهمها فيما يلي: (٢)

- التأثير السلبي على مستوى الكفاءة الاقتصادية في المجتمع والتي تحدث نتيجة إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتي تخضع لرقابة الدولة وتساهم في سداد الضريبة وبين الأنشطة الأقل كفاءة غير الخاضعة لرقابة الدولة ولا تقوم بسداد الضريبة برغم من انها تستفيد من هذه الموارد.

- يحمل الاقتصاد غير الرسمي الموازنة العامة للدولة بعبء زيادة عجز الموازنة، والذي يحدث نتيجة عدم مساهمة أنشطة هذا القطاع في سداد

(1) D. Nordling, Growth and Informal Economy: a Study on the Effect of Growth on the Relative Size of the Informal Economy in the Developing World, Working

Paper, 2017, <http://lup.lub.lu.se/student-papers/record/8906207>.

(٢) د. محمود رجب محمود، تفعيل دور الشمول المالي في التأثير علي حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقا لاستراتيجية التنمية ٢٠٣٠، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية ، المجلد (٥٩) العدد الثالث -إبريل ٢٠٢٢، ص: ٢٤٦-٢٤٧

الضريبة التي تستحقها الدولة على الرغم من الاستفادة بالخدمات العامة التي تقدمها الدولة، ومن ثم فهذه الأنشطة التي تمثل الاقتصاد غير الرسمي تخفض من إيرادات الدولة من ناحية وتزيد من نفقاتها من ناحية أخرى.

- عدم ادراج بيانات قطاع الاقتصاد غير الرسمي ضمن سجلات الدولة يسفر عنه وصول معلومات خاطئة ومضللة عن المتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة لصانعي القرار بها؛ الأمر الذي يؤدي إلى قرارات وسياسات غير صائبة مما يؤثر بالسالب على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة وتحقيق التنمية المستدامة لها.

ومن مميزات منظومة الفاتورة الالكترونية أنه عند قيام الممول بإصدار فاتورة إلكترونية تصل هذه الفاتورة لمصلحة الضرائب أولاً قبل المشتري، حيث يتم مراجعة بيانات هذه الفاتورة بشكل إلكتروني ، فإذا تبين للإدارة الضريبية أن الفاتورة سليمة من حيث الحد الأدنى للبيانات المطلوبة فيتم اعتمادها ثم إرسالها للمشتري ، وبالتالي فإن حصول الإدارة الضريبية على نسخ من الفواتير الضريبية قبل حصول المشتري عليها يمكنها من إعداد قاعدة بيانات عن المعاملات التي تجرى في المجتمع المصري والقيام بتحليلها ؛ الأمر الذي يساعد في كشف كثير من الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن رقابة الدولة والتي تمثل جزء من الاقتصاد غير الرسمي والعمل على ضمها إلى الاقتصاد الرسمي للدولة.

ثانياً: أثار منظومة الفاتورة الالكترونية على الامتثال الضريبي:

يعرف الامتثال الضريبي (tax compliance) بأنه التزام دافعي الضرائب بإرشادات الالتزام الضريبي، وتحديد الوعاء الضريبي المناسب لكل عام وسداد الحد المثالي للضريبة في الوقت المحدد. (١)

وتعمل منظومة الفاتورة الالكترونية على زيادة الامتثال الضريبي للممولين، لتيقنهم بأنها كوسيلة من الوسائل التكنولوجية الحديثة قادرة على تتبع معاملاتهم وكشف كثير من التعاملات المخفاة، بجانب زيادة كفاءة النظم في جمع وتحليل البيانات، والوصول إلى التقدير السليم للضريبة؛ ومن ثم كل هذه الأمور تدفعهم إلى الامتثال للضريبة. (٢)

(1) L.M. Batrancea, A. Nichita, R. De Agostini, F. Batista Narcizo, D. Forte, S. de Paiva Neves Mamede, T. Budak: A self-employed taxpayer experimental study on trust, power, and tax compliance in eleven countries Financ. Innov., 8 (1) (2022), p. 96

(٢) د. رمضان صديق: الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي: أفكار تتغير ومبادئ تتبلور ووعاء يتحول وإدارة تتطور، دراسات في القانون الضريبي الدولي، الكتاب السادس، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص: ٤١٩

ثالثاً: أثار منظومة الفاتورة الالكترونية على التهرب الضريبي:

يعرف التهرب الضريبي (Tax evasion) على أنه انتهاك لقوانين الضرائب في بلد معين، حيث يقوم الفرد بالإبلاغ عن دخل خاضع للضريبة أقل من الحقيقة؛ ومن ثم يقوم بدفع ضرائب أقل من المستحقة عليه. (١)

وتعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أخطر الظواهر التي تهدد الاقتصاد القومي وتعيق مسار التنمية بسبب حرمان الخزنة العامة من موارد ضريبية هامة. (٢) ويلجأ المكلفون بالضريبة إلى أساليب متعددة لمحاولة تخفيض الوعاء الضريبي، ومن أهم هذه الأساليب في الوقت الحالي تغيير الحقيقة في بيانات الفواتير الضريبية وبالتالي تغيير صحة التصريحات الضريبية المقدمة للإدارة الضريبية بهدف التهرب بطريقة جزئية أو كلية من سداد الضريبة المستحقة عليهم. (٣) وحيث أن منظومة الفاتورة الالكترونية تمكن الإدارة الضريبية من الرقابة اللحظية للفواتير

(1) Hutchinson, R. Culture versus structure: A critical perspective on the role of culture in tax evasion. Accounting Historians Journal, 46(1), (2019). P:79. <https://doi.org/10.2308/aahj-10659>.

(٢) جميلة ربحي: كفاءة التحقيق المحاسبي كآلية للرقابة في كشف التهرب الضريبي - دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية الجلفة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد: ١٠ ، العدد: ٠١ ، الجزائر، ٢٠٢٤/٧، ص: ١٨٦

(٣) لامية كشيدة، رابح طويرات: دور التحقيق المحاسبي لفواتير البيع في الكشف عن التهرب الضريبي - دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية سطيف، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد ٩ ، العدد ١ ، الجزائر، ٢٠٢٤/٦، ص: ٢١٤

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

الضريبية عند إصدارها من قبل البائع، فإن ذلك يحد من ظاهرة التلاعب بالفواتير الضريبية.

وترى الدراسة أن التلاعب بالفواتير الضريبية يعد من أخطر وأكثر وسائل التهرب الضريبي؛ ومن ثم تمكين الإدارة الضريبية من الرقابة اللحظية للفواتير الضريبية يحد وبقوة من ظاهرة التهرب الضريبي.

رابعاً: آثار منظومة الفاتورة الالكترونية على الإجراءات الضريبية:

تحتاج الضرائب عند تطبيقها إلى إجراءات عديدة بداية من حصر وتسجيل الممول الضريبي وانتهاءً بربط وتحصيل الضرائب المستحقة للدولة، وتختلف هذه الإجراءات حسب نوعية الضريبة المطبقة.

ونظراً لوجود ضرائب متعددة داخل النظام الضريبي المصري والتي تنظمها عدة قوانين، سواء القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة أو القانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بإصدار قانون رسم تنمية الموارد المالية للدولة أو القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون ضريبة الدخل أو القانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، وحيث أن هذه القوانين تتضمن مزيجاً من القواعد الموضوعية والقواعد الإجرائية، مما أدى في كثير من الحالات إلى تكرار وتداخل هذه القواعد مع بعضها البعض، على الرغم من وحدة جهة الإدارة القائمة على التطبيق وهي مصلحة الضرائب المصرية، وكذلك وحدة الغاية من فرض كل هذه الضرائب وهي تمويل الخزنة العامة للدولة؛ كل هذه الأمور دعت المشرع المصري إلى إصدار

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

قنوناً موحداً للإجراءات الضريبية ، والذي يعمل على توحيد الإجراءات الضريبية المطبقة على أنواع الضرائب المذكورة مع مراعاة الخصوصية والطبيعة الفنية المختلفة لكل نوع من هذه الأنواع، ومن الأهداف المرجوة من تطبيق هذا القانون بعد توحيد وتبسيط الإجراءات الضريبية هي الاعتماد على وسائل الميكنة الحديثة في اتخاذ الإجراءات الضريبية أثناء وبعد إتمام التحول من الإجراءات الورقية إلى الإجراءات المميكنة. (١) وتعتبر منظومة الفاتورة الإلكترونية صورة حقيقية لدمج وتبسيط الإجراءات الضريبية على نحو دقيق مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية الفنية لكل نوع من أنواع الضرائب المختلفة سواء كانت الضريبة العامة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة. (٢)

كما تساعد المنظومة في إجراءات تحويل عملية الفحص من الفحص الورقي إلى الفحص الإلكتروني حيث إن الأول يستغرق وقتاً طويلاً وإجراءات مطولة حيث يتم عن طريق إخطار الممول كتابياً بعلم الوصول عن الموعد المحدد للفحص والمستندات المطلوبة للبدء في إجراءات الفحص ومراجعة الاقرارات المقدمة ومستندات الإثبات سواء للمبيعات وللمشتريات في صورة ورقية، ثم تتم عملية المراجعة والإثبات

(١) عبد اللطيف صبح: ٧ أهداف لقانون الإجراءات الضريبية الموحد.. الميكنة والتبسيط أبرزها،

منشور على موقع <https://www.youm7.com/story/>، في ١٧ أغسطس ٢٠٢٠

(٢) د. أحمد سعد محمد أبو العينين: أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات

التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، المجلة العلمية

للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد الخامس - العدد الأول

- الجزء الثاني - يناير ، ٢٠٢٤ ، ص: ٣٥١

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

من خلال المكاتبات والردود بين الإدارات والمأموريات بشكل ورقي وكذلك استيفاء الفواتير الورقية من بعض الجهات والتي قد تستغرق عدة أشهر. أما في ضوء الفحص الالكتروني فنجد توفيراً للوقت والإجراءات حيث تتم المراجعة والاختبارات في صورة الكترونية سواء بين المصلحة والممول أو بين إدارات ومأموريات المصلحة. وترجع أهمية الفحص الضريبي الالكتروني في كونه يتم في صورة أدق من الفحص الورقي وفي وقت أقل بكثير؛ الأمر الذي يؤدي إلى دقة وسرعة تحديد الوعاء الضريبي والمحافظة على حقوق الممول والمصلحة وزيادة الحصيلة الضريبية ومساندة النظام الضريبي في تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية^(١)

وتساعد منظومة الفاتورة الالكترونية أيضاً في سرعة إجراءات خصم ورد الضريبة فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، حيث إن وجود الفواتير بصورة الكترونية تحت نظر الإدارة الضريبية يسهل ويوفر وقت اعتماد الفواتير المطلوبة لاجراء عمليات خصم ورد الضريبة للممول الضريبي.

خامساً: آثار منظومة الفاتورة الالكترونية على الإيرادات الضريبية:

تقوم الدولة بتحصيل إيرادات من كافة الوزارات والمؤسسات المحلية التابعة لها وهي ما تسمى بالإيرادات العامة للدولة وتشتمل هذه الإيرادات على الإيرادات الضريبية السيادية، والتي تمثل الإيرادات التي تحصلها الدولة من الأنشطة الاقتصادية بما لها

(١) شرف سمير العريبي، عدنان ناصر الخطيب، توثيق إجراءات الفحص الضريبي من منظور إدارة الجودة الشاملة ، دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة المالية - الأردن، عمان، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٩، العدد ٢٢، ٢٠٠٧، ص:

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

من سيادة على الافراد والشركات العامة والخاصة والهيئات الاقتصادية وتشمل كل أنواع الضرائب المطبقة في الدولة. (١)

وترجع أهمية الإيرادات الضريبية في مصر إلى كونها تشكل الجزء الأكبر والأهم والأكثر استقرارا الذي يمول الإيرادات العامة للدولة، حيث تزيد نسبتها عن ٧٥% من الإيرادات العامة للدولة، فضلاً عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، حيث أنها تستخدم في توجيه الأنشطة الاقتصادية والتأثير عليها وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. (٢)

وتتعدد العوامل التي تؤدي إلى تخفيض الإيرادات الضريبية والتي من أهمها: (٣)

١- التهرب الضريبي:

حيث أنه من العوامل المؤثرة بشدة في الإيرادات الضريبية، ذلك أن لجوء المكلفين لطرق الاحتيال والتضليل للتخلص من الضرائب المستحقة أو تخفيضها يؤدي إلى تخفيض حصة الإيرادات الضريبية للدولة.

٢- الوعي الضريبي:

- (١) سناء مسودة وخالد المفلح: دور الإيرادات الضريبية في رفد الموازنة العامة الأردنية بالإيرادات العامة دراسة تحليلية مقارنة ما بين الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٦، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢(٢٣)، الأردن، ٢٠١٥، ص: ١٥٠
- (٢) خالد حمد : أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان في الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠ ط ١ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢١، ص: ٣٧
- (٣) على شاكر وعبيد الخفاجي: أثر نظم المعلومات في زيادة الإيرادات الضريبية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، ٣٨(٢)، ٢٠١٧، ص: ١٨٢

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

يؤثر الوعي الضريبي أيضا في الإيرادات الضريبية للدولة حيث إن الوعي الضريبي لدى الأشخاص في المجتمع يدفعهم إلى تحمل إلتزاماتهم تجاه الامتثال الضريبي وسداد المستحقات الضريبية للدولة.

٣- نظم المعلومات الضريبية:

تحتاج عملية ربط وتحصيل الضريبة وجبايتها إلى توافر كم من المعلومات الضريبية والتي تمكن الإدارة الضريبية من المتابعة والسيطرة على المجتمع الضريبي والحد من التهرب الضريبي، وتحتاج تلك المعلومات إلى وجود أنظمة معلومات محاسبية ذات كفاءة وفاعلية لتجميع وتحليل هذا الكم من المعلومات بصورة دقيقة وسريعة تمكن الإدارة الضريبية من الاستخدام الأمثل للمعلومات المتاحة في العمل على زيادة الإيرادات الضريبية للدولة.

ويرى البعض (١) أن العامل الثالث وهو أنظمة المعلومات المحاسبية يعتبر أهم العوامل الحاسمة في التأثير على حجم الإيرادات الضريبية ، حيث إن اعتماد الإدارة الضريبية على أنظمة معلومات حديثة في ظل الاتجاه نحو الرقمنة تمكنها من سرعة انجاز الخدمات والمعلومات بدقة كبيرة والحد من التهرب الضريبي الذي يعتبر العامل الاساسي في تخفيض الحصيلة الضريبية.

(١) د.سيدة أحمد أحمد حسن: التحول الرقمي لأنظمة المحاسبة وأثره على الإيرادات الضريبية دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثاني الجزء الأول، ابريل ٢٠٢٣، ص: ٣٩١

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

وحيث أن منظومة الفاتورة الالكترونية تعد من أنظمة المعلومات التي تساعد في تجميع وتحليل البيانات الخاصة بالتعاملات بين البائع والمشتري، الأمر الذي يمكن الإدارة الضريبية من تجميع بيانات حول المجتمع الضريبي مما يساعدها في حصر المكلفين بالضريبة والحد من التهرب الضريبي؛ ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية.

ويوضح الجدول التالي تطور الإيرادات الضريبية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والتي توضح الثلاث سنوات السابقة للبدء في تطبيق منظومة الفاتورة الالكترونية في مصر والاربع سنوات اللاحقة على بداية التطبيق للمنظومة.

جدول (١) تطور الإيرادات الضريبية المصرية في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ : ٢٠٢٣/٢٠٢٤

العام	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣
الإيرادات الضريبية (القيمة بالمليار جنيه)	٧٣٦,١	٧٣٩,٦	٨٣٤	٩٩٠,١	١٢٥٩,٤	١٥٣٠

المصدر: تقارير البنك المركزي المصري وموقع مصلحة الضرائب المصرية على الانترنت (١)

(١) موقع البنك المركزي المصري: <https://www.cbe.org.eg/ar/>

موقع.المصلحة:

<https://www.eta.gov.eg/ar/news/mwshrat-jydt-llada-almaly-llam->

2022-2023

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

يشير الجدول السابق إلى أنه تطور الإيرادات الضريبية في الثلاث سنوات اللاحقة على تطبيق المنظومة بدأت من ٨٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى أن وصلت ١٢٥٩,٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بزيادة ٤٢٥,٤ مليار جنيه أي الزيادة بواقع ٥١%، كما واصلت الزيادة الى ١٥٣٠ مليار عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، بينما الزيادة في الثلاث سنوات السابقة على تطبيق المنظومة كانت من ٧٣٦,١ عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٨٣٤ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بزيادة قدرها ٩٧,٩ مليار جنيه أي بنسبة ١٣% فقط؛ الأمر الذي يوضح مدى الدور الايجابي الذي ساعدت فيه منظومة الفاتورة الالكترونية في زيادة الإيرادات الضريبية في مصر .

وبالرغم من الدور الايجابي لمنظومة الفاتورة الالكترونية في زيادة الإيرادات الضريبية إلا انها لا تمثل دوراً هاماً في تحصيل المتأخرات الضريبية والتي تعتبر جزء من الحصيلة الضريبية، ويرى الباحث أنه من الأفضل أن يتم ربط اصدار الفاتورة الالكترونية ببيان للمتأخرات الضريبية المستحقة على البائع والمشتري حتى يتسنى للإدارة الضريبية معرفة قيمة المتأخرات الضريبية المستحقة على كلاً من البائع والمشتري؛ ومن ثم إمكانية المطالبة بها وربط الاعتماد والتصديق على الفاتورة بسداد قيمة المتأخرات الضريبية المستحقة أو على الأقل بسداد جزء منها.

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

سادساً: أثار منظومة الفاتورة الالكترونية على أداء الإدارة الضريبية وعلاقتها بالمولين والمستثمرين:

لقد تغيرت مقاييس أداء الإدارة الضريبية فلم يقتصر قياس نجاحها على مدى قدرتها نحو تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية فقط، وإنما يقاس أيضاً بمجال دعم الثقة بينها وبين الممولين. (١)

ولقد ساعدت منظومة الفاتورة الالكترونية في دعم تلك الثقة من خلال تبسيط ووضوح الإجراءات الضريبية مع سرعة أدائها، مما انعكس بالإيجاب على أداء الإدارة الضريبية من حيث السرعة والمرونة والدقة، كما أن دقة البيانات التي توفرها الفاتورة الالكترونية للإدارة الضريبية تؤدي إلى عدم موضع الممول محل شك فيما يتعلق بالبيانات التي تبني عليها الإدارة الضريبية ربط الضريبة المستحقة عليه، وكما أن العمل بمنظومة الفاتورة الالكترونية يقلل التعامل المباشر بين الإدارة الضريبية والممول؛ الأمر الذي يقلل ضغط العمل على موظفي المصلحة وبالتالي ينعكس بالإيجاب على طريقة تعاملهم مع الممولين. (٢) وعلى الجانب الآخر يتحقق رضا الممولين؛ ومن ثم تحسين العلاقة بين المصلحة والممول وتقليل المنازعات الضريبية.

وتؤثر جودة الإدارة الضريبية على المناخ الاستثماري في مصر وعلى تنمية القطاع الخاص، حيث تهتم المشروعات الاستثمارية بالنظام الضريبي ليس فقط من

(١) د. رمضان صديق: الإدارة الضريبية الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص: ١٠

(٢) د أحمد عبد الصبور عبد الكريم الدجاوي: دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في تحسين أداء

مصلحة الضرائب المصرية، مجلة مصر المعاصرة، عدد رقم ٥٥٢ أكتوبر ٢٠٢٣، ص: ٩٦

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

جانب السياسات والتشريعات المطبقة بل من جانب الإدارة المتخصصة في تنفيذ وتطبيق تلك السياسات والتشريعات. (١) ولا شك أن جودة المؤسسات تشكل عاملاً حاسماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (٢) وتشجيع المستثمرين على إقامة استثمارات في مصر، وأن تبسيط الإجراءات الضريبية والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة يعد من العوامل الهامة لتحفيز بيئة الاستثمار من خلال التيسير علي المستثمرين في تعاملاتهم مع المنظومات الإلكترونية المختلفة مثل منظومة الفاتورة الإلكترونية.

فضلا عن أن الاستثمار الناجح للشركات الصغيرة يتطلب مزيجا من التخطيط الدقيق واستغلال الأدوات المالية الحديثة - والتي تعتبر الفاتورة الإلكترونية واحدة منها - في استراتيجيات الاستثمار، ومن خلال استخدام هذه الأدوات بطريقة صحيحة يمكن للشركات الصغيرة تحسين إدارتها المالية وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة وتحقيق النمو المستدام في بيئة تنافسية متزايدة. (٣)

(١) د. رمضان صديق: الإدارة الضريبية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص: ٨

(2) Tareq Mahbub, Mohammad Faisal Ahammad , Shlomo Y. Tarba , S.M. Yusuf Mallick : Factors encouraging foreign direct investment (FDI) in the wind and solar energy sector in an emerging country, Energy Strategy Reviews, Volume 41, May 2022,p:3

(3) <https://e-invoice.io/٢٠٢٤/١٠/١٠>

الخاتمة:

بعد الفراغ من استعراض مفهوم التحول الرقمي وتحديد أهدافه وما يواجهه من تحديات، ودراسة ملامح منظومة الفاتورة الالكترونية في مصر، وتوضيح دورها في تحقيق التحول الرقمي، والاثار الاقتصادية والمالية الناتجة عن تطبيقها، فإننا نختم الدراسة الراهنة بالحديث عن النتائج التي توصل إليها الباحث والتوصيات المطروحة من أجل تحسين الدور الذي تؤديه منظومة الفاتورة الالكترونية في دعم التحول الرقمي في مصر وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

أولاً- النتائج:

من خلال البحث للإجابة عن تساؤلات الدراسة فقد توصلت الدراسة للنتائج

التالية:

١- مكنت منظومة الفاتورة الالكترونية الإدارة الضريبية من إعداد قاعدة بيانات عن المعاملات التي تجرى في المجتمع المصرى والقيام بتحليلها؛ الأمر الذى ساعد في كشف كثير من الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن رقابة الدولة والتي تمثل جزء من الاقتصاد غير الرسمي والعمل على ضمها إلى الاقتصاد الرسمي للدولة. كما مكنت الإدارة الضريبية من الرقابة اللحظية للفواتير الضريبية عند إصدارها من قبل البائع، وهو ما يحد من ظاهرة التلاعب بالفواتير الضريبية؛ ومن ثم يحد من ظاهرة التهرب الضريبى.

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

- ٢- عملت منظومة الفاتورة الالكترونية على زيادة الامتثال الضريبي للممولين، لتيقنهم بأنها كوسيلة من الوسائل التكنولوجية الحديثة قادرة على تتبع معاملاتهم وكشف كثير من التعاملات المخفية، بجانب زيادة كفاءة النظم في جمع وتحليل البيانات، والوصول إلى التقدير السليم للضريبة.
- ٣- عملت منظومة الفاتورة الالكترونية علي دمج وتبسيط الإجراءات الضريبية، كما ساعدت في إجراءات تحويل عملية الفحص من الفحص الورقي إلى الفحص الالكتروني، وبالتالي ساعدت في سرعة إجراءات خصم ورد الضريبة فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة.
- ٤- ساعدت أنظمة المعلومات في تجميع وتحليل البيانات الخاصة بالتعاملات بين البائع والمشتري، ومكنت الإدارة الضريبية من تجميع بيانات حول المجتمع الضريبي مما ساعد في حصر المكلفين بالضريبة والحد من التهرب الضريبي؛ ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية. غير انها لم تقم بدور هام في تحصيل المتأخرات الضريبية.
- ٥- ساعدت منظومة الفاتورة الالكترونية في تحسين أداء الإدارة الضريبية من خلال سرعة ودقة الأداء وتحسين العلاقة بين المصلحة والممول وتقليل المنازعات الضريبية. وعملت على تشجيع المستثمرين على إقامة استثمارات في مصر، من خلال تبسيط الإجراءات الضريبية والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والتي تعد من العوامل الهامة لتحفيز بيئة الاستثمار من خلال

التيسير على المستثمرين في تعاملاتهم مع المنظومات الإلكترونية المختلفة
مثل منظومة الفاتورة الإلكترونية.

ثانياً - التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج توصلت لها الدراسة نوصي بالآتي:

١- العمل على نشر ثقافة التحول الرقمي بين جميع أفراد المجتمع سواء من العاملين بالدولة أو غير العاملين بها وتوعيتهم بفوائد تطبيقه في كافة المجالات؛ مما يعمل على تحفيز بعض أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي للاستفادة من فوائد التحول الرقمي التي توفرها الدولة.

٢- الحرص على تدريب العاملين في مصلحة الضرائب على استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم تحليل المعلومات، وذلك بصفة دورية لمواكبة التطورات المرتبطة بهذا المجال؛ لما له من أثر إيجابي على زيادة الامتثال الضريبي.

٣- ضرورة إضافة بيان الزامى إلى البيانات المطلوبة للفاتورة الإلكترونية يلزم بوجود حساب بنكي للبائع ورقم تصديق لايداع قيمة الفاتورة به؛ وذلك للحد من ظاهرة التلاعب بالفواتير الوهمية؛ ومن ثم الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

٤- الحرص على زيادة تبسيط وسرعة الإجراءات الضريبية وتطبيق الفحص الإلكتروني، مع وضع قواعد وإجراءات أمنية مشددة لحفظ البيانات

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

والمعلومات الضريبية الالكترونية؛ من أجل الحفاظ على سريتها وسلامتها من السرقات أو الانتهاكات الالكترونية.

٥- ربط إصدار الفاتورة الالكترونية ببيان للمتأخرات الضريبية المستحقة على البائع والمشتري، حتى يتسنى للإدارة الضريبية معرفة قيمة المتأخرات الضريبية المستحقة على البائع وعلى المشتري؛ ومن ثم إمكانية المطالبة بها وربط الاعتماد والتصديق على الفاتورة بسداد قيمة المتأخرات الضريبية المستحقة أو على الأقل بسداد جزء منها.

٦- استمرار الجهود المبذولة وزيادتها نحو التحول الرقمي في المجال الضريبي من خلال زيادة الاعتماد على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطبيق المزيد من الأنظمة الالكترونية؛ من أجل تحسين أداء الإدارة الضريبية والتيسير على الممولين وتشجيع زيارة الاستثمار في مصر.

المراجع:

أولاً المراجع العربية:

١- د. أحمد سعد محمد أبو العينين: أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد الخامس - العدد الأول - الجزء الثاني - يناير، ٢٠٢٤.

٢- د أحمد عبد الصبور عبد الكريم الدجاوي: دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في تحسين أداء مصلحة الضرائب المصرية، مجلة مصر المعاصرة، عدد رقم ٥٥٢ أكتوبر ٢٠٢٣.

٣- د. أحمد محمد كامل توفيق غرابه، الفاتورة الضريبية الإلكترونية وتعزيز الرقابة الضريبية في إطار قانون الاجراءات الضريبية الموحد، مجلة روح القوانين كلية الحقوق جامعة طنطا، عدد خاص المؤتمر العلمى الدولى الثامن التكنولوجيا والقانون، مايو ٢٠٢٣.

٤- أسماء صديق محمد البيومى، أثر التحول الرقمى في المنظومة الضريبية على زيادة فاعلية الفحص الضريبي دراسة تطبيقية، المجلد الرابع عشر العدد الثاني، ابريل ٢٠٢٣.

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

٥- الجريدة الرسمية، قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الضريبة على

القيمة المضافة، بالعدد ٣٥ مكرر (ج) في ٧ سبتمبر ٢٠١٦.

٦- الوقائع المصرية، قرار وزير المالية رقم 66 - لسنة 2017 بإصدار اللائحة

التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، بالعدد

٣٥ مكرر (ج) في ٧ مارس ٢٠١٧.

٧- الوقائع المصرية، قرار وزير المالية رقم- ١٧٢ لسنة ٢٠٢٠ ، بالعدد ٦٥

(تابع) في ١٨ مارس ٢٠٢٠ .

٨- الوقائع المصرية، قرار وزير المالية رقم- ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ ، بالعدد ٧٢

(تابع) في ٢٦ مارس ٢٠٢٠ .

٩- الجريدة الرسمية، قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات

الضريبية الموحد، ع. ٤٢ مكرر(ج)، ١٩ أكتوبر ٢٠٢٠.

١٠- إيمان خالد فؤاد خليفة، أثر التحول الرقمي علي تحقيق التنمية

المستدامة في ظل جائحة كورونا، مجلة روح القوانين كلية الحقوق جامعة

طنطا، عدد خاص المؤتمر العلمى الدولى الثامن للتكنولوجيا والقانون،

مايو ٢٠٢٣.

١١- بهانة وداد حطبة، أثر التحول الرقمى علي تحسين جوده الخدمات

المصرفية في البنوك المصرية، المؤتمر العلمى الدولى الثامن عشر، كلية

التجارة، جامعة الإسكندرية، التحول الرقمى، ٢٠٢٠.

- ١٢- جميلة ربيحي: كفاءة التحقيق المحاسبي كآلية للرقابة في كشف
التهرب الضريبي - دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية الجلفة، مجلة الدراسات
الاقتصادية الكمية، المجلد: ١٠، العدد: ٠١، الجزائر، ٢٠٢٤/٧.
- ١٣- خالد حمد: أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية
الكلية في السودان في الفترة ١٩٨٥-٢٠١٠ ط١، المركز الديمقراطي
العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢١.
- ١٤- د. رمضان صديق: الإدارة الضريبية الحديثة، دار النهضة العربية،
القاهرة، ٢٠٠٦.
- ١٥- د. رمضان صديق، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي: أفكار تتغير
ومبادئ تتبلور ووعاء يتحول وإدارة تتطور، دراسات في القانون الضريبي
الدولي، الكتاب السادس، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠،
- ١٦- ريم بكر عبد الفتاح قنابر، التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة
في قطاع الطاقة المتجددة بالتطبيق على مصر: فرص وتحديات، مجلة روح
القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا، عدد خاص المؤتمر العلمي الدولي
الثامن للتكنولوجيا والقانون، مايو ٢٠٢٣.
- ١٧- سناء مسودة وخالد المفلح: دور الإيرادات الضريبية في رفد الموازنة
العامة الأردنية بالإيرادات العامة دراسة تحليلية مقارنة ما بين الفترة من
٢٠٠٦ - ٢٠١٦، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،
٢(٢٣)، الأردن، ٢٠١٥.

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

١٨- د. سوسن فوزي عساف ود/ نشوى محمد عبدربه، أهمية التحول

الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد (٧) العدد (١٢) الجزء الأول، يوليو ٢٠٢١.

١٩- سيد أحمد، حسين مصيلحي، عبد الفتاح، عهد محمد، أثر التحول

الرقمي على إعادة الهيكلة التنظيمية"، المؤتمر العلمي الدولي الثامن عشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، التحول الرقمي، ٢٠٢٠.

٢٠- د. سيدة أحمد أحمد حسن: التحول الرقمي لأنظمة المحاسبة وأثره

على الإيرادات الضريبية دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الثاني الجزء الأول، ابريل ٢٠٢٣.

٢١- شرف سمير العريبي، عدنان ناصر الخطيب، توثيق إجراءات الفحص

الضريبي من منظور إدارة الجودة الشاملة، دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة المالية - الأردن، عمان، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٩، العدد ٢٢، ٢٠٠٧.

٢٢- على شاكر وعبيد الخفاجي: أثر نظم المعلومات في زيادة الإيرادات

الضريبية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، ٣٨(٢)، ٢٠١٧.

٢٣- لامية كشيدة، رابع طويرات: دور التحقيق المحاسبي لفواتير البيع في

الكشف عن التهرب الضريبي-دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية سطيف،

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد ٩، العدد ١،

الجزائر، ٦/٢٠٢٤.

٢٤- د. مبروك محمد السيد نصير، نموذج مقترح لتعزيز دور التحول

الرقمي بالمنظومة الضريبية الالكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلة

الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، مجلة الدراسات

والبحوث المحاسبية، ع. ٢، جامعة بنها كلية التجارة قسم المحاسبة، ديسمبر

-٢٠٢١.

٢٥- محمد خليل، الفاتورة الضريبية الالكترونية، مجلة المال والتجارة،

العدد ٣٦١، نادي التجارة، القاهرة، نوفمبر ٢٠٢١.

٢٦- د. محمود رجب محمود، تفعيل دور الشمول المالي في التأثير على

حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقا لاستراتيجية التنمية ٢٠٣٠، مجلة

جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد (٥٩) العدد الثالث، إبريل ٢٠٢٢.

٢٧- مصطفى أحمد أمين، التحول الرقمي في الجامعات المصرية

كمطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية

للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢٠١٨.

٢٨- مصلحة الضرائب المصرية، دليل الممول التعريفي بمنظومة الفاتورة

الالكترونية، ٢٠٢٣.

٢٩- مصلحة الضرائب المصرية، مشروع تطوير مصلحة الضرائب-مكتب

إدارة المشروع، منظومة الفاتورة الضريبية الالكترونية، ٢٠٢٠.

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

٣٠- مصلحة الضرائب المصرية، دليل القواعد والتعليمات الخاصة بكيفية التعامل مع منظومة الفاتورة الالكترونية بالنسبة للمهندسين، الإصدار الاول، ٢٠٢٣.

٣١- مصلحة الضرائب المصرية، دليل الممول للاستعداد لمنظومة الفاتورة الالكترونية، الجزء الثاني، ٢٠٢٣.

٣٢- مصلحة الضرائب المصرية، دليل القواعد والتعليمات الخاصة بكيفية التعامل مع منظومة الفاتورة الالكترونية بالنسبة للأطباء، الإصدار الاول، ٢٠٢٣.

٣٣- مصلحة الضرائب المصرية، اللجنة التنفيذية لإدارة التغيير، دليل الأسئلة الشائعة عن منظومة الفواتير الالكترونية، ٢٠٢٠.

٣٤- مصلحة الضرائب المصرية، دليل القواعد والتعليمات الخاصة بكيفية التعامل مع منظومة الفاتورة الالكترونية بالنسبة للمحاسبين ومراجعين الحسابات، الإصدار الاول، ٢٠٢٣.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- 1- D. Nordling, Growth and Informal Economy: A Study on the Effect of Growth on the Relative Size of the Informal Economy in the Developing World, Working Paper, 2017.
- 2- Ebert, C., & Duarte, C. H. C. "Digital transformation", IEEE Software, (4), 2018.

- 3- ElMassah, S. and M. Mohieldin: Digital transformation and localizing the Sustainable Development Goals (SDGs)". Ecological Economics 169, 2020.
- 4- Feroz, A.; Zo, H. & Chiravuri, A. Digital transformation and environmental sustainability: A review and research agenda. Sustainability, 13(3), 2021.
- 5- F. Bonnet, J. Vanek, M. Chen, Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture, vol. 20, International Labour Office, Geneva, 2018.
- 6- Hutchinson, R. Culture versus structure: A critical perspective on the role of culture in tax evasion. Accounting Historians Journal, 46(1), 2019.
- 7- Hyung Chul Lee, Can Electronic Tax Invoicing Improve Tax Compliance? World Bank, Equitable Growth, Finance and Institutions Global Practice Group, March 2016.
- 8- L.M. Batrancea, A. Nichita, R. De Agostini, F. Batista Narcizo, D. Forte, S. de Paiva Neves Mamede, T. Budak: A self-employed taxpayer experimental study on trust, power, and tax compliance in eleven countries Financ. Innov., 8 (1), 2022.
- 9- Limani, Y. et al.: The Challenges of Digital Transformation in Post Conflict Transition Regions: Digital Technology Adoption in Kosovo IFAC Papers Online 51-30, 2018.
- 10- M. Yazdanie, P.B. Frimpong, J.B. Dramani, K. Orehounig, the impacts of the informal economy, climate migration, and rising temperatures on energy system planning: Energy Reports Volume 11, June 2024.
- 11- R. Palmer, Lifelong learning in the informal economy: a literature review, ILO: International Labour Organization,

١٩ - الآثار الاقتصادية والمالية لمنظومة الفاتورة الالكترونية في إطار التحول الرقمي في مصر

- Geneva, lifelong-learning-in-the-informal- economy/1322256, 2020.
- 12- R. Hussmanns, Statistical definition of informal employment: guidelines endorsed by the seventeenth international conference of labour statisticians, in: 7th
- 13- Meeting of the Expert Group on Informal Sector Statistics (Delhi Group), 2-4 February, 2004, <https://www.ilo.org/resource/statistical-definition-informalemployment-guidelines-endorsed-seventeenth>.
- 14- Tareq Mahbub, Mohammad Faisal Ahammad, Shlomo Y. Tarba, S.M. Yusuf Mallick: Factors encouraging foreign direct investment (FDI) in the wind and solar energy sector in an emerging country, Energy Strategy Reviews, Volume 41, May 2022.
- 15- Jungo, João, Mara Madaleno, and Anabela Botelho.: The relationship between financial inclusion and monetary policy: a comparative study of countries' in Sub-Saharan Africa and Latin America and the Caribbean." Journal of African Business 23.3 ,2022.

ثالثاً المواقع الالكترونية:

- ١- وزارة المالية المصرية: <https://mof.gov.eg/ar>
- ٢- مصلحة الضرائب المصرية: <https://www.eta.gov.eg/ar/>
- ٣- البنك المركزي المصري: <https://www.cbe.org.eg/ar/>
- ٤- الموقع الرسمي لرؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠ <https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/>
- ٥- <https://zatca.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>

مجلة روح القوانين - العدد المائة وأحد عشر - إصدار يوليو ٢٠٢٥ - الجزء الثالث

٦- عبد اللطيف صبح: ٧ أهداف لقانون الإجراءات الضريبية الموحد.. الميكنة والتبسيط

أبرزها، متاح على موقع <https://www.youm7.com/story/>، في ١٧ أغسطس

.٢٠٢٠

٧- هبة السيد، "تحديات للتحويل الرقمي على مدراء تقنية المعلومات في القطاع الحكومي

تخطيها"، متاح على الموقع التالي:

<https://www.youm7.com/story> في ٢٠٢٤/٩/٣٠

٨- <https://www.eta.gov.eg/ar/content/e-invoice-services>

٩- <https://e-invoice.io>